



موقف كالفن كوليدج من قضية الهجرة (١٩٢٣-١٩٢٨)

Calvin Coolidge's position on the immigration issue (١٩٢٣-١٩٢٨)

أ.د. ربيع حيدر طاهر الموسوي

الباحثة هديل عادل محمد باقر

كلية الآداب/ جامعة الكوفة

Prof. Dr. Rabie Haider Taher Al -Mousawi

Researcher Hadeel Adel Mohammed Baqer

Faculty of Arts / University of Kufa

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.176\(A\).19375](https://doi.org/10.36322/jksc.176(A).19375)

الملخص:

سمحت الولايات المتحدة الامريكية بدخول اعداد كبيرة من مهاجري أوروبا الشرقية والجنوبية الى الولايات المتحدة الامريكية، وهنا استوجب جعل سنة ١٨٩٠ سنة الأساس بدلا من سنة ١٩١٠ وقد نتج عن هذا الامر معرفة عدد كبير من الدول بأخبار القانون الجديد قبل اقراره من قبل الكونغرس وجاءت ردود أفعال بعض الدول ومنهم حكومة السلفادور، التي أبلغت الولايات المتحدة في الرابع من كانون الثاني عام ١٩٢٤ انها أصبحت على علم بأن وزارة العمل الأمريكية بعثت الى لجنة الهجرة في مجلس النواب والشيوخ مشروع قانون جديد يخص الهجرة وقامت بتوسيع الفقرات المتعلقة بالهجرة في بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية وأوضحت ان إقرار مثل هكذا مشروع سوف يتعارض مع السياسة التي اتبعتها الولايات





المتحدة الأمريكية حيال الجمهوريات الأمريكية الأخرى، وانها تتمنى عدم إقرار مثل هكذا مشروع .

الكلمات المفتاحية: المهاجرين، قانون، الحصاة الطارئة، مشروع، الكونكرس.

Abstract:

The United States of America allowed the entry of large numbers of eastern and southern European immigrants to the United States of America, and here it was necessary to make the year 1890 the base year instead of the year 1910. States, including the Government of El Salvador, which informed the United States on January 4, 1924 that it had become aware that the U.S. Department of Labor had sent to the House and Senate Immigration Committee a new immigration bill and expanded the provisions relating to immigration in Central and South American countries. Such a project will contradict the policy followed by the United States of America towards other American republics, and it hopes that such a project will not be approved.

Keywords: Immigrants - Law - Emergency Quota - Draft – Congress.





المقدمة:

اعتبرت الولايات المتحدة الامريكية مسألة الهجرة مسألة داخلية خاصة بها وحدها ولم تكن تسعى الى ربط نفسها بالتزامات دولية، وكانت سلطة الرئيس الى جانب سلطة الكونغرس اذ تبنت الدعوة الى الهجرة ولكن وفق قيود، ونتج عن هذا الامر صدور قانون جديد للهجرة في عام ١٩٢٤ اعتبر اكثر قوة وصرامة من قانون الحصة الطارئة لعام ١٩٢١ . واعتبر البعض ان قانون ١٩٢١ لم يحظى بتأييد بعض أعضاء الكونغرس ولم يكن قانونا صارما اتجاها قضية الهجرة لا سيما انه جعل سنة ١٩١٠ هي سنة أساس في حساب حصة كل دولة من المهاجرين.

وسمح بدخول اعداد كبيرة من مهاجري أوروبا الشرقية والجنوبية الى الولايات المتحدة الامريكية، وهنا استوجب جعل سنة ١٨٩٠ سنة الأساس بدلا من سنة ١٩١٠ وقد نتج عن هذا الامر معرفة عدد كبير من الدول بأخبار القانون الجديد قبل اقراره من قبل الكونغرس وجاءت ردود أفعال بعض الدول ومنهم حكومة السلفادور، التي أبلغت الولايات المتحدة في الرابع من كانون الثاني عام ١٩٢٤ انها أصبحت على علم بأن وزارة العمل الأمريكية بعثت الى لجنة الهجرة في مجلس النواب والشيوخ مشروع قانون جديد يخص الهجرة وقامت بتوسيع الفقرات المتعلقة بالهجرة في بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية وأوضحت ان إقرار مثل هكذا مشروع سوف يتعارض مع السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية حيال الجمهوريات الامريكية الأخرى، وانها تتمنى عدم إقرار مثل هكذا مشروع .





قسم البحث الى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة، تطرق المبحث الاول الى موضوع (الموقف الرسمي الامريكي من قضية الهجرة)، في حين جاء المبحث الثاني ليسلط الضوء على موضوع (قانوني حصة الاصول القومية والحصة الطارئة وأثرهما على الهجرة)، اما المبحث الثالث والاخير فقد ركّز على موضوع (موقف الحزب الجمهوري من قضية الهجرة) .

المبحث الأول: الموقف الرسمي الامريكي من قضية الهجرة:

اعتبرت الولايات المتحدة الامريكية مسألة الهجرة مسألة داخلية خاصة بها وحدها ولم تكن تسعى الى ربط نفسها بالتزامات دولية<sup>(١)</sup>، واكد الرئيس الأمريكي كالفن كوليدج هذا الامر بعد وصوله الى السلطة وارسل رسالة الى الكونغرس في السادس من كانون الأول من عام ١٩٢٣ اكد فيها "... استندت المؤسسات الامريكية على المواطنة الصالحة كلياً وانتشأت تلك المؤسسات من أناس لديهم خلفية في الحكم الذاتي (أي المهاجرين الإنكليز بالدرجة الأساس) والقادمين الجدد (أي المهاجرين من أوروبا الشرقية والجنوبية) يجب ان يحددوا بقدرتنا على استيعابهم في صفوف المواطنة الصالحة أمريكياً ويجب ان تبقى أمريكية ولتحقيق هذا الهدف، يبدو ضروريا الاستمرار في سياسة الهجرة المفيدة وسوف يكون امراً جيداً جعل هكذا هجرة ذات طبيعة انتقائية، مع بعض الاستثناءات بشأن المصدر، واعتمادا اما على إحصاء سابق او سجلات التجنس وسوف تضمن الوسيلة دخول أولئك الذين لديهم مقدرة كبيرة وعزم افضل على ان يصبحوا مواطنين. انا على قناعة ان احوالنا الاقتصادية والاجتماعية تسوغ تحديد أولئك الذين يدخلون البلاد..."<sup>(٢)</sup>.





وبذلك كانت سلطة الرئيس الى جانب سلطة الكونغرس اذ تبنت الدعوة الى الهجرة ولكن وفق قيود، ونتج عن هذا الامر صدور قانون جديد للهجرة في عام ١٩٢٤ اعتبر اكثر قوة وصرامة من قانون الحصة الطارئة لعام ١٩٢١<sup>(٣)</sup>، واعتبر البعض ان قانون ١٩٢١ لم يحظى بتأييد بعض أعضاء الكونغرس ولم يكن قانونا صارما اتجاه قضية الهجرة لا سيما انه جعل سنة ١٩١٠ هي سنة أساس في حساب حصة كل دولة من المهاجرين<sup>(٤)</sup>، وسمح بدخول اعداد كبيرة من مهاجري أوروبا الشرقية والجنوبية الى الولايات المتحدة الامريكية، وهنا استوجب جعل سنة ١٨٩٠ سنة الأساس بدلا من سنة ١٩١٠ وقد نتج عن هذا الامر معرفة عدد كبير من الدول بأخبار القانون الجديد قبل اقراره من قبل الكونغرس وجاءت ردود أفعال بعض الدول ومنهم حكومة السلفادور، التي أبلغت الولايات المتحدة في الرابع من كانون الثاني عام ١٩٢٤ انها أصبحت على علم بأن وزارة العمل الأمريكية بعثت الى لجنة الهجرة في مجلس النواب والشيوخ مشروع قانون جديد يخص الهجرة وقامت بتوسيع الفقرات المتعلقة بالهجرة في بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية وأوضحت ان إقرار مثل هكذا مشروع سوف يتعارض مع السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية حيال الجمهوريات الأمريكية الأخرى، وانها تتمنى عدم إقرار مثل هكذا مشروع<sup>(٥)</sup>.

اما كوبا فقد رأت بتقييد الهجرة الى الولايات المتحدة وإقرار مثل هكذا مشروع قد يؤثر على العلاقات التجارية الكوبية - الأمريكية وسوف يعرقل مجيء الألوف من المواطنين الكوبيين من غير المهاجرين الى الولايات المتحدة الأمريكية، من غير معاملة تفضيلية مطلقا، على





وفق ما جاء في مشروع القانون الذي قدمته وزارة العمل بحيث ان قلة قليلة جدا من الكوبيين يتمكنون من الهجرة الى الولايات المتحدة الامريكية<sup>(٦)</sup>.

اما دول جنوب شرق أوروبا ومنها رومانيا التي كان هدف قانون العام ١٩٢١ تقليل الهجرة منها فقد أرسلت الحكومة الرومانية مذكرة الى نظيرتها الامريكية في شباط ١٩٢٤، ابلغتها فيها قلقها الشديد حيال تبني مثل هكذا مشروع ومندهشة لأنها تجد ان هدف هذا المشروع ليس خفض العدد الإجمالي للمهاجرين المقبولين فحسب، بل يتطلب تطبيقه العملي الهجرة من جنوب أوروبا وجنوبها الشرقي<sup>(٧)</sup>، بضمنه رومانيا وفي ظل بنود المشروع المعروض امام الكونغرس الذي اعتمد إحصاء العام ١٨٩٠ أساس له وسوف تعدل حصص بلدان معينة من شمال أوروبا وشمالها الشرقي على نحو طفيف وسطحي جدا، في حين سوف تخفض حصة رومانيا وسوف تكون بين ما نسبته ٥ - ١٠٪ من الهجرة الرومانية آنذاك ومقدارها (٧٠٠٠ مهاجر سنويا) حسب قانون الحصة الطارئة لتخلص المذكرة الى القول انه لم تكن حتى محاولة من الحكومة الامريكية لتنويع اختيار إحصاء العام ١٨٩٠ أساس لحصة الهجرة<sup>(٨)</sup>.

كذلك الحكومة النرويجية كتبت الى الحكومة الامريكية في العشرين في شباط ١٩٢٤، مذكرة تضمنت فحوى المعاهدة الأمريكية - النرويجية الموقعة في العام ١٨٢٧ وبموجب هذه المعاهدة تم السماح لمواطني الدولتين بالدخول غير المقيد والإقامة المؤقتة او الدائمة فطالبت ان لا يعمل القانون الجديد على تقليل الحقوق التي منحت وفق المعاهدة لمواطنيها<sup>(٩)</sup>.

بالمقابل ابلغ وزير الخارجية الأمريكي تشارلز أي هيويز في مذكرة أرسلها في الثامن من شباط من العام ١٩٢٤ الى لجنة الهجرة في مجلس النواب ذكر فيها ان بعض الدول عدت





اختيار إحصاء العام ١٨٩٠ أساساً للهجرة ويشتمل على تمييز ضدها، فكتب هيوز مذكرة موجهة إلى رومانيا والسلفادور في التاسع عشر من شباط ابلاغهم فيها ان وجهات نظرهم قد وصلت إلى السلطات المعنية<sup>(١٠)</sup>، كما ابلاغ هيوز بمذكرة أخرى في الحادي والعشرين من شباط الحكومة الكوبية بأنه استلم رسالة من لجنة الهجرة تؤكد فيها بأن مشروع القانون الجديد لا يتضمن فقرة تحديد حصة كوبا من المهاجرين، في حين ابلاغ الحكومة النرويجية في مذكرته إليها في التاسع عشر من اذار ان المسائل جميعها بشأن الاعتراف المناسب ببنود معاهدة العام ١٨٢٧ ستوضع في الحسبان<sup>(١١)</sup>.

المبحث الثاني: قانونا حصة الاصول القومية والحصة الطارئة وأثرهما على الهجرة: ونجد ان الكونغرس قد وضع في حساباته النتائج الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن استمرار الهجرة غير المقيدة، وأن زيادة اعداد المهاجرين من ٣٠٩,٥٥٦ مهاجرا في العام ١٩٢٢ إلى ٥٢٢,٩١٩ مهاجرا في العام ١٩٢٣ ثم إلى ٧٠٦,٨٩٦ مهاجرا في العام ١٩٢٤<sup>(١٢)</sup>، كما شهد السادس والعشرين من أيار من العام ١٩٢٤ إقرار الكونغرس قانون (حصة الأصول القومية) (The national origins Quota act) ونجد بعد اصدار هذا القانون الجديد نجد ان (قانون الحصة الطارئة) لعام ١٩٢١ قد حدد عدد المهاجرين في أي بلد بنسبة ٣٪ من مجموع عدد مهاجري ذلك البلد القاطنين في الولايات المتحدة الأمريكية في العام ١٩١٠<sup>(١٣)</sup>، الا ان قانون حصة الأصول القومية خفض تلك النسبة إلى ٢٪ وجعل سنة ١٨٩٠ سنة الأساس، وكذلك نجد ان القانون خفض الهجرة إلى الحد الأدنى، وصنف المهاجرين الجدد بحسب موطنهم الأصلي،





وحدد نسباً قليلة للمهاجرين من اوربا الشرقية والجنوبية ونسباً كبيرة للمهاجرين من اوربا الغربية والشمالية والجزء الكبير من تلك النسب للبريطانيين والاييرلنديين الشماليين والالمان والاسكندنافيين وهو ما يدل على انحياز واضح الى من كان اسلافهم من المهاجرين القدامى ضد المهاجرين الجدد من بلدان شرقي أوروبا وجنوبها مثل الروس والبولنديين والايطاليين<sup>(١٤)</sup>.

كما استثنى القانون الجديد من شروطه الهجرة من أمريكا اللاتينية بما فيها كوبا والسلفادور، كما منع الهجرة من شرقي أساسيا كليا، بما فيها الهجرة من اليابان، وهذا ما ازعج حكومة اليابان فردت حكومتها بالقيام بمظاهرات في مدن يابانية متعددة ورفضوا شراء البضائع المصنوعة في الولايات المتحدة الامريكية<sup>(١٥)</sup>، وبالتالي وصل الكونغرس في قانونه الجديد الذي حدد حصة كل دولة من المهاجرين<sup>(١٦)</sup>.

مما تقدم نجد ان القانون الجديد حدد حصة كل دولة والمسموح به وان لا يقل عن ١٠٠ مهاجر، وأصبحت القيود المفروضة على الهجرة قائمة على أساس التفرقة العنصرية، ونجد ان القانون لم يراعي النسب بين الدول فكان هنالك تفاوت واضح باعداد المهاجرين الذين تستقبلهم الولايات المتحدة<sup>(١٧)</sup>، بالإضافة الى ان القانون قد اعتمد التمييز بين الجنسيات الاوربية وكان العنصر البريطاني هو الغالب فقد حدد القانون الحد الأقصى للمهاجرين من أوروبا وافريقيا بـ (١٥٠,٠٠٠) مهاجر سنويا، لينخفض معدل الهجرة من شرقي اوربا وجنوبها، في حين نجد ان نصيب بريطانيا السنوي بلغ ٦٣,٠٠٠ مهاجر وهنا زاد الرقم بمقدار الثلث على المعدل العادي قبل الحرب العالمية الأولى، كما انخفض نصيب إيطاليا الى





٣,٨٤٥ مهاجرا بعد ان كان ٤٢,٠٠٠ مهاجر وفق قانون العام ١٩٢١<sup>(١٨)</sup>، اما روسيا فقد خفض قانون العام ١٩٢٤ عدد مهاجريها الى ٢٢٤٨ مهاجر بعد ان كان ٣٤,٠٠٠ مهاجر في العام ١٩٢١<sup>(١٩)</sup>.

ويتبين أيضاً ان قانون ١٩٢٤ كان واضح في الانحياز العرقي ضد الاوربيين الشرقيين والجنوبيين وهو ما عد واضح في استخدامه سنة ١٨٩٠ سنة أساس لحساب نسب من تقبل هجرتهم، خاصة ان السنة نفسها كان فيها عدد المهاجرين الجدد قليلا جدا لذلك ترى ان القانون انحاز وبشكل واضح الى الاوربيين الغربيين والشماليين لأنهم كانوا اقدم المهاجرين الى الولايات المتحدة الامريكية<sup>(٢٠)</sup>.

كشف القانون الجديد ان الهدف في خفض الهجرة من أوروبا الشرقية والجنوبية قد تحقق وقد بينت جلسات الكونغرس بشأن القانون حقيقة ان اغلبية الشعب الأمريكي قد ابدى موافقته على تقييد الهجرة لضرورة سياسية واجتماعية<sup>(٢١)</sup>.

وخلال العام ١٩٢٤ الذي شهد انتخابات الرئاسة الامريكية وبرز مجموعة من الأحزاب المنافسة والتي تركزت المنافسة فيه على الحزبين الجمهوري والديمقراطي، كان (قانون حصة الأصول القومية) قد تم اقراره قبل ذلك بمدة قصيرة وتحديد في السادس والعشرين من أيار الذي ارضى جميع المنادين بضرورة تقييد الهجرة ولكن نجد ان مسألة تقييد الهجرة قد وردت في برنامج الحزبين الديمقراطي والجمهوري، فقد ورد في برنامج الحزب الديمقراطي "نحن نلزم انفسنا بالمحافظة على موقفنا الثابت في تأييد منع الهجرة الاسيوية"<sup>(٢٢)</sup>.





في حين اكد برنامج الحزب الجمهوري والذي نص: "خلقت أحوال المعيشة غير المسبوقة في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى ظروفًا مأساوية بسببها مهددين بالهجرة الواسعة النطاق التي سوف تسهم جديًا في اضطراب حياتنا الاقتصادية والقانون الذي شرع حديثًا صمم لحماية سكان بلادنا... من المنافسة التي سوف تأتي من الهجرة غير المقيدة... وإننا نفضل تبني أساليب.. تشتت ثقافتنا الأجنبية بلغتنا وعاداتنا وأفكارنا، وتنفيذ قوانين التجنس"<sup>(٢٣)</sup>.

المبحث الثالث: موقف الحزب الجمهوري من قضية الهجرة:

أبدى الحزب الجمهوري نوعًا من التشدد في قضية الهجرة وهذا ما انعكس على البرنامج الانتخابي خاصة بعد فوز مرشح الحزب الجمهوري كالفن كوليدج بانتخابات تشرين الثاني من العام ١٩٢٤، وقد أبدى الحزب وكوليدج عدم التراخي في تطبيق القانون نفسه، حتى قبل تعديله في العام ١٩٢٧، ففي الثاني من شباط من العام ١٩٢٥ أبلغت وزارة الخارجية الأمريكية سفيرها في كوبا اينوش هربرت كراودر Enoch Herbert crowder (١٨٥٩ – ١٩٣٢) أنها تمتلك معلومات مؤكدة حول الاستمرار في عمليات التهريب من كوبا وأن عمليات التهريب لم تقتصر على البضائع الخاضعة للرسوم الكمركية<sup>(٢٤)</sup>، بل اشتملت على تهريب مهاجرين أيضًا لذلك طلبت الوزارة من السفير أن يسعى مع حكومة كوبا لتوقيع معاهدة تحتوي على بنود تقضي على عمليات تهريب المهاجرين<sup>(٢٥)</sup>، كما نجد أن رسالة كوليدج إلى الكونغرس في الثامن من كانون الأول من العام ١٩٢٥ قد نصت "... وفي حين كان بين أفضل مواطننا من هم مولودون في خارج البلاد، لا يزال هناك الذين يدخلون الآن





وينتهكون قوانيننا، بوضع انفسهم في مرتبة غير المرغوب فيهم واذا ثبت التحقيق ان أي عدد معين منهم جاء الى هنا على الرغم من قيود الهجرة، فإنه ستكون هنالك ضرورة لتسجيل جميع الأجانب...<sup>(٢٦)</sup>، وهنا نجد ان الزيادة المستمرة في عدد سكان البلاد من ١١,٨٢٩,٠٠٠ نسمة في العام ١٩٢٥ الى ١١٧,٣٩٧,٠٠٠ نسمة في العام ١٩٢٦ والى ١٢٠,٥٥٠,٠٠٠ نسمة في العام ١٩٢٧ وبحسب الجدول ادناه ، الذي اشتمل على الزيادة في سكان الولايات المتحدة الامريكية<sup>(٢٧)</sup>.

ان هذه الزيادة المستمرة في سكان البلاد قابلها زيادة في اعداد المهاجرين على الرغم من الانخفاض الكبير الذي حدث عليها، مقارنة بذروتها المسجلة في العام ١٩٢١ وهي ٨٠٥,٢٢٨ مهاجرا، وذروتها المسجلة في العام ١٩٢٤ وهي ٧٠٦,٨٩٦ مهاجرا، فقد ارتفعت من ٢٩٤,٣١٤ مهاجرا في العام ١٩٢٥ الى ٣٠٤,٤٨٨ مهاجرا في العام ١٩٢٦ والى ٣٣٥,١٧٥ مهاجرا في العام ١٩٢٧، وهذه زيادة قليلة جدا في الأحوال جميعها وان القيود التشريعية كان لها تأثيرا كبيرا على تقليل في اعداد المهاجرين<sup>(٢٨)</sup>، والجدول أدناه يبين تلك الاعداد.





الجدول رقم (١) يوضح اعداد المهاجرين الى الولايات المتحدة الامريكية بين عامي ١٩١٧ -  
(٢٩)١٩٢٧

| السنة | الهجرة من أوروبا | الهجرة من البلدان الاخرى (عدا اوربا) |
|-------|------------------|--------------------------------------|
| ١٩١٧  | ١٣٣,٠٨٣          | ٢٩٥,٤٠٣                              |
| ١٩١٨  | ٣١,٠٦٣           | ١١٠,٦١٨                              |
| ١٩١٩  | ٤٢,٦٢٧           | ١٤١,١٣٢                              |
| ١٩٢٠  | ٢٤٦,٢٩٥          | ٤٣٠,٠٠١                              |
| ١٩٢١  | ٦٥٢,٣٦٤          | ٨٠٥,٢٢٨                              |
| ١٩٢٢  | ٢١٦,٣٨٥          | ٣٠٩,٥٥٦                              |
| ١٩٢٣  | ٣٠٧,٩٢٠          | ٥٢٢,٩١٩                              |
| ١٩٢٤  | ٣٦٤,٣٣٩          | ٧٠٦,٨٩٦                              |
| ١٩٢٥  | ١٤٨,٣٦٦          | ٢٩٤,٣١٤                              |
| ١٩٢٦  | ١٥٥,٥٦٢          | ٣٠٤,٤٤٨                              |
| ١٩٢٧  | ١٦٨,٣٦٨          | ٣٣٥,١٧٥                              |

ومن خلال هذا الجدول نجد ان هنالك تذبذب في اعداد المهاجرين الى الولايات المتحدة الامريكية في المدة بين عامي ١٩٢١ و ١٩٢٧، مسجلة الذروة الأعلى في تلك الاعداد في العام ١٩٢١، وهي ٨٠٠,٠٠٠ مهاجر، كما نجد انخفاض واضح للعام ١٩٢٢ وارتفعت بشكل





طفيف في العام ١٩٢٣، لتبلغ ذروتها مرة أخرى في العام ١٩٢٤، وهي ٧٠٠,٠٠٠ مهاجر، لتتخفف في عام ١٩٢٥ لكونها قد تأثرت بقانون (حصّة الأصول القومية) لترتفع ارتفاعاً بسيطاً في عامي ١٩٢٦ - ١٩٢٧<sup>(٣٠)</sup>.

كانت الهجرة بين عامي ١٩١٧ و ١٩٢٧ معرضة للقيود التشريعية التي تم وضعها للحد منها، ويلاحظ انخفاض واضح في أعداد المهاجرين في غضون المدة نفسها، كما شهد العام ١٩٢٧ قيام الكونغرس بتعديل قانون (حصّة الأصول القومية) أو قانون العام ١٩٢٤، والتعديل تمثل بتحديد الحد الأقصى لإجمالي الهجرة السنوية بما لا يتعدى الـ ١٥٠,٠٠٠ مهاجر، وهو عدد أقل مما سمح له قانون العام ١٩٢٤ نفسه<sup>(٣١)</sup>، وتم توزيعه بنسب مختلفة لكل دولة على شرط أن لا يقل نصيب أي دولة عن (١٠٠ مهاجر)<sup>(٣٢)</sup>، كما اشترط قانون عام ١٩٢٤ أن تبقى خطة الحصّة العددية مما نسبته ٢٪ من المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية في العام ١٨٩٠ سارية المفعول حتى العام ١٩٢٧، وهو عام البدء بتطبيق قانون الحصّة الأصولية<sup>(٣٣)</sup>، أما الصعوبات التي منعت تنفيذ ذلك التعديل بدقة هو كثرة اختلاط القوميات المختلفة في الولايات المتحدة، وصعوبة تحديد ما إذا كان هذا الشخص ينتمي إلى قومية دون الأخرى، فكثيراً ما يحدث انتماء الشخص إلى ثلاث أو أربع قوميات مختلفة في الوقت نفسه، كما حرم التعديل هجرة العناصر الزنجية والملونة بصفة قاطعة<sup>(٣٤)</sup>، كما نجد أن سلطات الهجرة الأمريكية كانت جادة في تقييد الهجرة ومتابعة الإجراءات المرتبطة بتطبيقه<sup>(٣٥)</sup>.

ففي الرابع عشر من كانون الثاني عام ١٩٢٧ أبلغت الحكومة الأسترالية الحكومة الأمريكية أن لديها اعتراض على إجراءات مكتب الهجرة التابع لوزارة العمل الأمريكية<sup>(٣٦)</sup>، بالمقابل





كانت الحكومة الاسترالية تمنح المواطنين الأمريكيين حرية الدخول الى استراليا على عكس الحكومة الامريكية ومكتب الهجرة التي عملت على زيادة معاناة المواطنين الاستراليين الذين يحاولون دخول الولايات المتحدة الامريكية، لذلك طالبت حكومة استراليا بتغيير تلك الإجراءات لغرض المصلحة المتبادلة بين الطرفين<sup>(٣٧)</sup>.

وحتى بريطانيا طالبت بالتخفيف من تلك القوانين على الرغم ان اغلبها كانت تراعي بريطانيا وبشكل كبير، واستفسرت بريطانيا من وزارة الخارجية الامريكية بضرورة قيام الكونغرس بإجراء تعديل قانون العام ١٩٢٤<sup>(٣٨)</sup>، وحتى المعاملة التفضيلية التي كانت تحظى بها جمهوريات أمريكا الوسطى والجنوبية فقد وقعت تحت تأثير قوانين الهجرة الأمريكية وجاء بالمعاهدة التي عملت الولايات المتحدة الامريكية على توقيعها مع هندوراس في السابع من كانون الأول من العام ١٩٢٧ والتي نصت على انه "لا شيء في هذه المعاهدة سوف يؤول للتأثير في القوانين النافذة المتعلقة بهجرة الأجانب او حق أي طرف من طرفي المعاهدة في تشريع هكذا قوانين"<sup>(٣٩)</sup>.

ليتبين ان الولايات المتحدة الامريكية لديها سياستها الخاصة بشأن الهجرة، وهذه السياسة انعكست وبشكل واضح من خلال القوانين التي قام الكونغرس بإصدارها لغرض تقييد الهجرة، تحت تأثير عوامل مختلفة سواء كانت على الصعيد الداخلي او الخارجي<sup>(٤٠)</sup>.

اما الرئيس كوليدج الذي اعلن في عام ١٩٢٣ "يجب ان تظل أمريكا أمريكية" وتوقيع على قانون الهجرة في ٢٦ ايار ١٩٢٤ وخلال تلك المدة بين اقراره وتوقيع على مشروع القانون





كتب الصحفي ديفيد ريد David Reed مقالا في صحيفة نيويورك تايمز بيّن معنى مشروع القانون، وقال بدقة انه يمثل تحولا جديدا في الموقف الأمريكي بشأن العرق والهجرة واهداف مشروع القانون وهو الاعتراف بأن أمريكا لم تعد بلدا صحراويا بحاجة الى تعزيزات ولكن أيضا ادرك ان اجناس الرجال الذين يأتون اليها تختلف تماما عن الأمريكيين المولودين في الولايات المتحدة وانهم غير مدربين وليسوا مؤهلين للعمل في البلاد<sup>(٤١)</sup>.

الخاتمة:

- ١- اعتبرت الولايات المتحدة الامريكية مسألة الهجرة مسألة داخلية خاصة بها وحدها ولم تكن تسعى الى ربط نفسها بالتزامات دولية.
- ٢- كانت سلطة الرئيس الى جانب سلطة الكونغرس اذ تبنت الدعوة الى الهجرة ولكن وفق قيود، ونتج عن هذا الامر صدور قانون جديد للهجرة في عام ١٩٢٤ اعتبر اكثر قوة وصرامة من قانون الحصّة الطارئة لعام ١٩٢١ .
- ٣- اعتبر البعض ان قانون ١٩٢١ لم يحظى بتأييد بعض أعضاء الكونغرس ولم يكن قانونا صارما اتجاه قضية الهجرة لا سيما انه جعل سنة ١٩١٠ هي سنة أساس في حساب حصّة كل دولة من المهاجرين .
- ٤- سمحت الولايات المتحدة الامريكية بدخول اعداد كبيرة من مهاجري أوروبا الشرقية والجنوبية الى الولايات المتحدة الامريكية، وهنا استوجب جعل سنة ١٨٩٠ سنة الأساس بدلا من سنة ١٩١٠ وقد نتج عن هذا الامر معرفة عدد كبير من الدول بأخبار القانون الجديد قبل





اقراره من قبل الكونغرس وجاءت ردود أفعال بعض الدول ومنهم حكومة السلفادور، التي أبلغت الولايات المتحدة في الرابع من كانون الثاني عام ١٩٢٤ انها أصبحت على علم بأن وزارة العمل الأمريكية بعثت الى لجنة الهجرة في مجلس النواب والشيوخ مشروع قانون جديد يخص الهجرة وقامت بتوسيع الفقرات المتعلقة بالهجرة في بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية وأوضحت ان إقرار مثل هكذا مشروع سوف يتعارض مع السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية حيال الجمهوريات الامريكية الأخرى، وانها تتمنى عدم إقرار مثل هكذا مشروع .

٥- كان هنالك تذبذب في اعداد المهاجرين الى الولايات المتحدة الامريكية في المدة بين عامي ١٩٢١ و ١٩٢٧، مسجلة الذروة الأعلى في تلك الاعداد في العام ١٩٢١، وهي ٨٠٠,٠٠٠ مهاجر، كما نجد انخفاض واضح للعام ١٩٢٢ وارتفعت بشكل طفيف في العام ١٩٢٣، لتبلغ ذروتها مرة أخرى في العام ١٩٢٤، وهي ٧٠٠,٠٠٠ مهاجر، لتتخفض في عام ١٩٢٥ لكونها قد تأثرت بقانون (حصة الأصول القومية) لترتفع ارتفاعا بسيط في عامي ١٩٢٦ - ١٩٢٧.





- (1) H. A .Davies, The Making of America, Oxford University Press, London, 1942 ,P.63.
- (2)Charles G Fenwick, American Neutrality, Trial and Failure, New York University Press, New York. 1940. P.298 .
- (٣) فرانكلين أشر ، المصدر السابق ، ص ٢١٠ .
- (4)Paul Joseph , Op. Cit , p . 65 .
- (٥) ميشال بوغنيون ، أمريكا المستبدة الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم ، تعريب حامد فرزات ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠١ ، ص ١١٦ .
- (٦) اودوزاوتر ، المصدر السابق ، ص ٢٠٦ .
- (7)A.j.Youngson Brown, Op.Cit,P.116 .
- (٨) Harold Rugg, A History of American Government and Culture America's March toward Democracy , P.1, Boston, 1931,P.54.
- (٩) تشارلز وماري بيرد ، تاريخ الولايات المتحدة ، ج٢ ، مكتبة اطلس ، دمشق ، ١٩٦٠ ، ص ٢١٧ .
- (١٠) لويس هايكر ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ .
- (11)Bowles, Chester, American Politics in a Revolutionary World,Harvard University Press, Cambridge, 1956 , P.76.
- (١٢) جان شارل اسلان ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ .
- (13)Paul Joseph , Op. Cit , p . 69.
- (١٤) الكسندر كيرسانوف ، المصدر السابق ، ص ٥٩ .
- (١٥) علاء فاضل احمد العامري ، العلاقات الأمريكية – اليابانية بين عامي ١٩٣٩-١٩٤١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٦ .
- (١٦) حسن علي سبتي القتلاوي ، التوسع الياباني في جنوب المحيط الهادي والموقف الأمريكي منه ( الهند الصينية نموذجاً) ، مجلة دراسات في التاريخ والآثار ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، العدد ١١ ، ٢٠٠٩ ، ص ٦ .
- (17)A.j.Youngson Brown, Op.Cit,P.121 .
- (١٨) اودوزاوتر ، المصدر السابق ، ص ٢٠٨ .





- (19)H. A .Davies, Op. Cit , p . 75 .  
(20)Harold Rugg, Op. Cit , p . 59 .  
(٢١) ميشال بوغنيون ، المصدر السابق ، ص١٥٧ .  
(٢٢)Paul Joseph , Op. Cit , p . 71.  
(23)Morris, Richard B., Significant Documents in United States History, Vol. II, (1898-1968), New York, 1968 , P.115 .  
(٢٤) لويس هايكر ، المصدر السابق ، ص ١٤٧ .  
(٢٥) تشارلز وماري بيرد ، المصدر السابق ، ص ٢١٩ .  
(26)William S.Beronard, Op.Cit,P.144.  
(27)A.j. Youngson Brown, Op.Cit,P.123 .  
(٢٨) فرانكلين آشور ، المصدر السابق ، ص ٢٢٣ .  
(٢٩) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على :  
Bowles, Chester, Op.Cit,P.113 .  
(30)Morris, Richard B., Op. Cit , p . 116 .  
(31)Paul Joseph , Op. Cit , p . 77 .  
(32)Harold Rugg, Op. Cit , p . 61 .  
(٣٣) لويس هايكر ، المصدر السابق ، ص ١٤٩ .  
(34)H. A .Davies, Op. Cit , p . 83 .  
(35)Bowles, Chester, Op.Cit,P.115 .  
(٣٦) جورج .ف كنان، الدبلوماسية الأمريكية ، تعريب عبد الإله الملاح ، ط ١، جامعة شيكاغو للطباعة ، ١٩٨٥، ص٦٠ .  
(٣٧) بول زوك ، التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية ، ترجمة عمر القباني ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١٧٨ .  
(38)A.j. Youngson Brown, Op.Cit,P.125 .  
(39)Brock, W.R., The Charcter of American History, London, 1960 ,P. 214.  
(40)Charles G Fenwick, Op.Cit,P.301 .  
(41)William S.Beronard, Op.Cit,P.148 .

